تمهيد :

تعد البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي قد تعكر صفوة حياة الافراد ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية التي تشهدها الشعوب تعود بجذور عميقة الى وجود مشكلة البطالة، فهذه الظاهرة تنعكس في تبعات سلبية على المجتمعات، وهي من المواضيع التي اخذت جزء كبير من الدراسة و الاهتمامات من طرف الباحثين، حيث تعمقت الأبحاث و تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة و من ثم التخفيض من معدلات البطالة و بالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمخططين و الباحثين في علم الاجتماع .

وفي هذا الفصل سنعرض بشكل عام الإطار النظري خاص بالبطالة ، من خلال مباحث رئيسية تمثل الأول في ماهية البطالة ، قياسها و من ثم معرفة أنواعها ، والثاني في سرد أكثر النظريات المفسرة للبطالة شيوعا ، وفي الأخير تناولنا دراسة علاقة البطالة بالتضخم.

1.ماهية البطالة :

ان البطالة ظاهرة في جميع المجتمعات ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت البطالة حيزا كبيرا في العلوم الاجتماعية وتؤدي الى ظهور مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية لا حصر لها.

و في هذا المبحث أردنا أن نلقي بشيء من التفصيل لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني و كيف يمكن قياسها ، و كذا معرفة مختلف أنواع البطالة و الآثار السلبية الناتجة عنها .

1.1 تعريف البطالة:

1.1.1 مفهوم البطالة:

تعرف البطالة على انها "عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الاعمال، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو ارادية أو غير ارادية" [1] .

وتعرف كذلك على أنها " عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل " [2] .

وتعرف أيضا على أنها " حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين عنه و لكن لم يجدوه " [3] .

كما يراها البعض على أنها " الفرق ما بين كمية العمل المعروضة و كمية العمل المأجورة "[4] .

---

[1]- أسامة السيد السيد عبد السميع ، ، **" مشكلة البطالة في المجتمعات العربة و الاسلامية** ، الدار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الاولى (2007) ، ص 09 .

[2]- عبد الرحمن يسري أحمد ، ، **" النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية** ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ،(2004) ص 205

[3] -مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ،(2007) ، ص 183 .

[4]- محمد طاقة و حسين عجلان حسن ، **اقتصاديات العمل** ، إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن، الطبعة الأولى ،(2008)، ص 141.

ومن ناحية اخرى هناك بعض الافراد الذين يعملون فعالا، غير أنهم يبحثون عن عمل أفضل وبالتالي لا يمكن ادراجهم ضمن العاطلين. وهكذا نستنتج انه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. "فحسب الاحصائيات الرسمية فان العاطل عن العمل يجب ان يكون عمره يتراوح ما بين 16 الى 59 عاما وان يتوفر فيه شرطان اساسيان هما أن يكون يبحث عن فرصة عمل أن يكون قادرا عليه"[1].

كما يجمع الباحثون حسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الاجر السائد

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة ، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، على العموم يمكن إعطاء تعريف شامل و مختصر للبطالة كما يلي :

" البطالة هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه و راغب فيه و باحث عنه " [2]

---

[1]- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، (نفس المرجع السابق)، ص142.

2–رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، العدد6، الكويت1997، ص110.

2.1.1 قياس البطالة :

1.2.1.1 كيفية القياس :

يعد حجم البطالة أو أحد المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى بمعدل البطالة، بحيث أن هناك مقياسين للبطالة هما "المقياس الرسمي والمقياس العلمي"[1]

2.2.1.1 المقياس الرسمي :

ان معدل البطالة يعرف وفقا لهذا المقياس كنسبة لعدد العمال العاطلين الى العدد الكلي للعمال المشكلين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة بحيث تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية و منتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية و ذلك بإتباع أسلوب العينات و ليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل و تكاليف باهظة، يتم اخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان و يقدر خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{قوة العمل}} * 100$$

[1]-علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الإسكندرية، ط1، 2007،ص319.

بحيث ان قوة العمل تتكون من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين و الراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون ، أي أن"[1]" :

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

يقصد بحجم العمالة كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي و حتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم – مقابل اجر عند الغير أو في مؤسسة .

أما حجم البطالة فهم الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه ، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم .

و من الأهمية ان نشير الى الملاحظات الاتية "[2]":

1- تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى و يتمثل أهم الاختلافات باختصار في النقاط التالية : -الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا

-الفترة الزمانية المحددة للبحث عن العمل، وذلك أن بعض الدول تحددها أربع أسابيع كما في الو.م.أ مثلا بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان حتى يحسب الفرد متعطلا

---

[1]-[2] علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،نفس المرجع السابق، ص ص320،321 .

- كيفية التعامل احصائيا مع الخرجين الجدد وكذا الافراد الذين لا يعلمون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية.
- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الاخر مسرح العمل كعينات ، ودول أخرى تلجأ الى احصائيات مكاتب العمل من خلال اعانات البطالة المقدمة الى العاطلين [1]

2-ان قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة ويرجع ذلك لأسباب التالية:[2]

- عدم توفر بيانات سليمة وضعف الجهاز الإحصائي لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منه على حجم البطالة وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الاسود أو الموازي غير القانوني اكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصائيات الرسمية، ومن ثم فان البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون اقل من حقيقتها.

[1]- علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،نفس المرجع، ص321.
[2]- علي عبد الوهاب نجا ،" **البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ، دراسة تحليلية تطبيقية " الدار الجامعية الإسكندرية ،(2005) ، ص 12 .

- عدم وجود إحصائيات و بيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية ، و هو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة و الحرفيين العاملين لحسابهم الخاص و محلات الإصلاح و المقاهي ، وما شابه ذلك ، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية .

3-يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة انه يركز على البطالة الصريحة فقط ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يأخذ في الحسبان الأفراد الذين توقفوا عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه[1].

3.2.1.1 المقياس العلمي للبطالة [2]:

وفقا لهذا المقياس فان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي بينما اذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد اقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من المعدل الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك اما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسب عدم الاستخدام الأمثل لها.

بحيث أن حجم البطالة = معدل البطالة * قوة العمل للمفهوم العلمي

[1]-[2] علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،نفس المرجع، ص322.

2.1أنواع البطالة

لقد تعددت أنواع البطالة وذلك تبعا لسياسات الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها الدول.

1.2.1 التقسيم التقليدي

يرى الباحثون أن البطالة يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي :

1.1.2.1 البطالة الدورية

تعرفها الأمم المتحدة بأنها نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة وتحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطن بعد رواج كبير تصل فيه العمالة الى الذروة في التشغيل فاذا ما دخل الاقتصاد في ذروة الانكماش تحدث البطالة و هذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية [1].

قد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية ، متمثلة في السياسات المالية و النقدية لزيادة الطلب الكلي و لتشجيع الاستثمار و الصادرات ، زيادة الاستهلاك و النفاق الحكومي و خفض الواردات و الضرائب .

[1] -خالد الزواوي،**البطالة في الوطن العربي**، مجموعة النيل العربية، مدينة النصر،ط1،2004ص19

2.1.2.1البطالة الاحتكاكية

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا، وبمعنى أدق تشير " إلى وجود أفراد قادرين على العمل و يبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن و جودها[1] .

ينشا هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل و ذلك لعدة أسباب :

- انتقال العاملين من عمل إلى أخر ، و من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أو إقليم جغرافي أخر،بغية تحسين أمورهم المعيشية ، أو إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية ،
- تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية كالأمطار و الثلوج ، خاصة في قطاعات الإنشاءات والزراعة و النقل و التي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية .ينتج عن ذلك ارتفاع البطالة في هذه القطاعات خلال تلك الفترة.

[1]- علي عبد الوهاب نجا ، **البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ،مرجع سابق ، ص 17 .

- انتقال العمال من و إلى سوق العمل كدخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس و الجامعات أو خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة .
- نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل .

لذا فإن إنشاء مراكز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف ، من شانه أن يقلل من مدة البحث عن العمل و يتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر من جهة ، و يسهل عملية انتقال العمال من و إلى منطقة أخرى ، و إعادة تأهيل العاطلين عن العمل في الأعمال التي تتطلبها الوظائف الشاغرة ، من جهة أخرى [1] .

تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لأنها ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل ، إلا أن استمرار التغيرات الحاصلة في القوى العاملة تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل و لكنها لا تدعوا للقلق من الناحية الاقتصادية خاصة و أنها لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية ، إن هذا النوع من الطالة لا يتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية كون كما ذكر سلفا ، ارتباطه بعوامل وقتية و

[1]- علي عبد الوهاب نجا ، **البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ، مرجع سابق ، ص،ص 19،20 .

تؤول إلى الزوال بشكل ذاتي ، فربما قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

3.1.2.1 البطالة الهيكلية

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد."[1]

يمكن إرجاع بصفة عامة وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية :

- عدم توافق بين مؤهلات و مهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة و هي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي و على مدى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتوجات[2].

[1]- خالد الزواوي، مرجع سابق،ص21 .
[2]- محمدي فوزي أبو السعود ، **" مقدمة في الاقتصاد الكلي "** ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ،(2004)، ص 222.

- التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج و منه استخدام تقنيات إنتاجية و نوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة ، و استبدال الأيدي العاملة بالآلة ، أو نتيجة لاندثار بعض الصناعات و استبدالها بالصناعات أخرى مثلما حدث في مناجم الفحم في العالم و استبدالها بمصادر أخرى للطاقة كالنفط و الطاقة الكهربائية ، و نتيجة لهذا التغيير ترتفع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة .
- أيضا تحدث البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي بها فرص عمل و بين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل .
- ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني و التي تنشا أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا [1]
- هناك أيضا حالات لهذا النوع من البطالة تنشا نتيجة انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية و التحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في

[1]- محمدي فوزي أبو السعود ، **" مقدمة في الاقتصاد الكلي "** ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ،(2004)، ص 222.

سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن و ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية[1].

- التغيير في هيكل العمري للسكان و زيادة نسبة صغر السن و الإناث في القوة العاملة .

يتضح من ذلك بان هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية و يجمعهما عامل مشترك لكونهما ترتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر ، إلا أنهما نظريا و عمليا تختلفان في الأسباب.فالبطالة الهيكلية كما اشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية ،في الغالب ، بعوامل و تغيرات وقتية في سوق العمل باستثناء ربما التغيرات الطبيعية التي سبق ذكرها .

تختلف البطالة الهيكلية كذلك عن البطالة الاحتكاكية بأنها عادة ما تكون مدتها أطول لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى و توزيعها من القطاعات التي تكون فيها فائض في العمالة إلى القطاعات التي يكون فيها عجز . و بشكل عام فان معالجتها تكون أصعب و تحتاج لمدة طويلة و نتائجها تكون شديدة و حادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمرا طبيعيا[2].

[1]- محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق، ص 222.
[2]- خالد الزواوي، مرجع سابق،ص25 .

إن البطالة الاحتكاكية عادة ما تكون قصيرة الأجل ، إضافة إلى ذلك فهي مؤقتة نظرا لانشغال الأفراد في البحث عن العمل و الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى .

تختلف أيضا البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يمتلكون الخبرات المطلوبة لإشغال الوظائف الشاغرة ، بينما في حالة البطالة الهيكلية لا تتوفر عادة هذه الخبرات ونفس المواصفات من قبل العاطلين فيواجهون احد بديلين : أما تغيير مهنهم الاعتيادية أو يستمرون في بطالتهم دون الحصول على وظائف مناسبة لهم ، وفي حالتي البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية تقدم برامج تعويضات البطالة حماية جزئية قد تدفع إلى جهد اقل للبحث عن العمل جديد[1] .

2.2.1تصنيفات أخرى للبطالة

أنه بالإضافة إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة، توجد تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها و نذكر أهمها : البطالة الاختيارية ، البطالة الإجبارية ، البطالة المقنعة ،البطالة الموسمية وبطالة الفقر .

[1]- محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق، ص 223.

1.2.2.1 البطالة الاختيارية و الإجبارية

البطالة الاختيارية هي " الحالة التي ينسحب فيها من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم ، مثل الأغنياء العاطلون ، بعض الفقراء المتسولون و الأفراد الذين تركوا وظائفهم كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور اقل ، لتعودهم على الأجور المرتفعة"[1] .

يندرج تحت هذا النوع من البطالة بطالة احتكاكية بطالة هيكلية ، حيث تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية ذلك لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق . و كما تم ذكره سابقا ، إن التطورات التكنولوجية تساعد على نمو هذه الأخيرة (بطالة احتكاكية) ، ففي الدول المتقدمة يمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية و الفنية لإعادة تدريب العمالة المستغنى عنها للالتحاق مرة أخرى بالعمل ، أما في الدول النامية فتوجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات المادية و الفنية مما يجعل الظاهرة شبه دائمة يعاني منها الاقتصاد الوطني ، و بالتالي ينادي البعض بان هذا النوع من البطالة في الدول النامية يمكن إدراجه تحت مفهوم البطالة الإجبارية و ليس البطالة الاختيارية .

[1]- محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص 221 .

بالنسبة إلى البطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ، و راغبين فيه عند الأجور السائدة و لكن لا يجدونه[1].

2.2.2.1 البطالة الموسمية

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال مثل الزراعة ، السياحة ، البناء و غيرها .عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها ، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات و هنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية ، و يمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا[2].

يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما يتمثل في ان البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى .

أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية ، و الغالب في هذه البطالة إن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم و المستمر ، تسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو و التي يسودها الركود و ضعف التنمية (و المنهكة

[1] -محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص 222.
[2] -خالد وصفي الوزني و احمد حسين الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 270 .

اقتصاديا) كما ينشا لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ، و لهذا تسمى هذه الدول " **دول الإرسال** " و الدول الموظفة لهذه العمالة " دول الاستقبال "[1].

3.2.2.1 البطالة المقنعة:

تعرف البطالة المقنعة على أنها " حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة ، يتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا تكاد تذكر ، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج "[2] .

تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة، حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، و التي هي ظاهرية في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلا عن العمل، و يعتبر ضمن القوى العاملة و يمارس العمل ظاهريا، و ليست واضحة وصريحة مثل الأنواع الأخرى من البطالة[3] .

ينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط.

---

[1]-[3] البشير عبد الكريم ، " تصنيفات **البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات** " مجلة اقتصادية شمال إفريقيا ،العدد الأول سداسي الثاني ، جامعة الشلف ، (2005) ، ص 147.

[2] -محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص 224.

3.1 الآثار الناجمة عن البطالة

ان البطالة ظاهرة حتمية في أي مجتمع والغير المرغوب فيها ، و ذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر و ما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد و المجتمع على حد سواء ، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية و اجتماعية .

1.3.1 الآثار الاجتماعية و السياسية

من بين الآثار الاجتماعية و السياسية نذكر[1] :

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل ، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط و تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع ، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها ، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية اكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح و الأموال .
- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات و المسكرات و التدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون

[1]- خالد الزواوي، مرجع سابق،ص45 .

عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى .

- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي و حالات الانتحار و الطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع و تشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي .
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن و غير ذلك وهو يترك آثار سيئة متنوعة و متعددة على الإناث الذكور .
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة و تغيير الحكومات فيها،كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية .
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني و الانتماء و اللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن و أفراد المجتمع [1].

بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر و بما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي ، فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة . و لهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي و التخفيف من حدته أو

[1]- محمد رياض ،**الاقتصاد الكلي** ، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1 ،2010، ص 213.

السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها المالية و النقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الايجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات .

لاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي و السياسي و لذلك فان الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلــد من بلــدان العالم .

2.3.1الآثار الاقتصادية

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية[1] :

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبئ الإعالة بسبب انخفاض المنتجين و ارتفاع المستهلكين ، من صمنهم العاطلين عن العمل ، و هو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة و يؤدي إلى انخفاض الادخار و القدرة على الاستثمار و بالتالي ، انخفاض القدرة الإنتاجية و من ثم انخفاض الإنتاج و الدخل القومي و انخفاض الاستخدام . يمتد اثر البطالة بامتداد فتراتها و التي تكون ، في الغالب ، بطالة هيكلية ، خاصة في الدول النامية .

[1]- محمد رياض، **الاقتصاد الكلي** ، مرجع سابق، ص 214.

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها و تنجم عنها ، و منها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها ، لان البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عنه ، و بالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور[1] .
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم ، فمن المعروف أن المهارة و الخبرة تحفظ بالاستخدام و تنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصا ، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة احدث خلال عمله[2].
- تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري ، فمن المعروف أن الخبرات و المهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما و ذات قيمة إنتاجية عالية ، إلا أن تعطل الإنسان و توقفه عن العمل و لفترات طويلة ، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات و تراكمها فحسب ، بل والى تآكلها و إصابتها بالاضمحلال و حتى لو عاد إلى العمل لا حقا فانه يصبح اقل إنتاجية و عطاء .
- الهدر في الموارد الإنتاجية : و يقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا و هذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع

[1]- محمد رياض، **الاقتصاد الكلي** ، ، ص 214.
[2]- نفس المرجع سابق ص 215.

عجلة الزمن إلى الوراء و لذلك فهي تمثل خسارة مادية و هدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة .

- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا و بالتالي فان تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية و من ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة ، و بالتالي فان حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج و زيادة تفاقم البطالة [1] .

2.دراسة البطالة في الفكر النظري

ينظر الى البطالة لدى البعض من العلماء والباحثين على انها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب، الذين رأوا على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى ، محاولين توضيح أسبابها ووسائل علاجها ، فكانت مجالا لصراع فكري كبير أغنى كثيرا النظريات الاقتصادية .

لهذا سنتناول في هذا المبحث تحليلا لأهم النظريات المفسرة للبطالة و الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل التي تؤدي إلى ظهور البطالة و تفاقمها الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد .

[1]- محمد رياض،مرجع سابق ص 216.

وبناءا عليه سنتناول النظرية الكلاسيكية النظرية الكينزية ونظريات أخرى أو بما يسمى النظريات الحديثة المفسرة للبطالة.

1.2 البطالة عند الكلاسيك

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي و العلاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية ويؤمن الكلاسيك "بمبدأ التوازن العام فكل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي بمعنى إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية، ومن المسلمات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في الدخل و العمالة و الإنتاج ، من شان أي زيادة في المستوى الجاري للإنتاج أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل القومي ، ومن ثم فان الزيادة في الدخل ، ستخلق من خلال آليات السوق التنافسية ، مستويات مطابقة تماما من الإنفاق الكلي . و من الناحية النظرية ، فان هذه المسلمات قد و جدت تعبيرا لها من خلال مايعرف بقانون "ساي" نسبة إلى الاقتصادي الكلاسيكي " جو باتيست ساي " . ويذهب هذا القانون إلى أن العرض الكلي من الإنتاج يخلق دائما مقدارا مساويا له من الطلب الكلي، وبان من "[1].

[1]- لبني محمد،، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الاسكندرية، دار الجامعة،1997، ص255.

1.1.2 سوق العمل عند الكلاسيك

تستند النظرية الكلاسيكية في موضوع العمالة ، والاستخدام ، على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال ، و بين القوى المحددة للطلب عليهم ، وما تلعبه الأجور الحقيقة من دور في هذا التفاعل ، حيث يتحدد المستوى التوازن للإنتاج ، ومن ثم حجم العمالة المستخدمة"[1].

لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

2.2 تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية

كانت الأزمة الاقتصادية بمثابة نقطة الانطلاق في التحليل الفكري لهذه المدرسة و محوره الأساسي ، و الذي يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بالتحليل الكينزي ، و هذا بعد فترة من سواد الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية المرتكزة على حالة التوازن الاقتصادي العام ، و التي حتما تقود– حسب المدرسة الكلاسيكية –إلى التشغيل الكامل .

[1]- لبني محمد، مرجع سابق ، ص256.

فقد سعى كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لازمة البطالة و الكساد التي أصابت العالم آنذاك، و هذا من خلال محاولته تقديم حلولا موضوعية للازمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة جديدة لا تتوافق و لا تتناسق مع منطلقات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

ويمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكل البطالة في العناصر التالية [1]:

- الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي عكس قانون ساي للمنافذ ، و الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض و ليست مشكلة طلب،أي أن العرض يخلق الطلب عليه .
- العمل على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية و تصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل و سوق السلع و الخدمات ، و سوق رؤوس الأموال . توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد و البطالة و تعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائيا ، كما كان الكلاسيكيون يتوقعون في فترة الأزمة التي دامت طويلا و التي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي .

[1]- محمد رياض ،مرجع سابق ، ص 287.

- متابعة و تسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرية الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك ، و الذين يبررون ذلك بان السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة و تلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية .
- امكانية أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل ، و ليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يرى الكلاسيكي .
- تمتع الأسعار بالمرونة والتي تكون قابلة للتغيير أما بالنسبة لكنز افترض أن كثيرا من الأسعار تخضع للجمود[1] .

وعلى ذلك نستنتج أن الفكر الكينزي أسهم بإضافة لبنة جديدة للفكر الاقتصادي تتمثل في تفسير جديد لمفهوم التوازن الاقتصادي من حيث مختلف الحالات التي يمكن أن يتحقق عندها .

1.2.2 سوق العمل عند كينز

يرى كينز ان التوازن يتحقق نتيجة للتوازن في سوق السلع و الخدمات وسوق النقد في أن واحد، اذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل وأن تعظيم الارباح

[1]- محمد رياض ،مرجع سابق ، ص 288.

تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الاجر الحقيقي أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن ان يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل و بالتالي حجم العمالة[1].

أما عرض العمل فهو مرتبط بمعدل الاجر الاسمي لان العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الاجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار وقد وجد الكثير أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة، حيث يرى أن مرونة الأجور و الأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق، ومن ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسب للبطالة لان انخفاضها سيؤدي الى انخفاض دخل العمال و بالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق وعليه سر وجود البطالة يكمن فيما يلي :

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ماهي الا حالة خاصة جدا وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب و الذي ينقسم بدوره الى الى الطلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية، فالكلاسيك و النيوكلاسيك ينظرون الى الادخار والاستثمار أنهما وجهان لعملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي، ويمكن أن يتحقق التوازن عند مستويات مختلفة تقل عن المستوى التشغيل الكامل [2].

[1]- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون،العدد6، الكويت،، 1997 ص315.
[2]- رمزي زكي، نفس المرجع، ص316.

ولقد حدد كينز الطلب و العرض على العمل وفق الشروط التالية :

1.1.2.2 الطلب على العمل

فيما يتعلق بالطلب فان كينز لا يختلف عن الكلاسيك بحيث يرى ان طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال ، أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع[1] .

2.1.2.2 العرض على العمل

يرى كينز إن عرض العمل ليس دالة متزايدة في الأجر الحقيقي ، من منطلق أن العقود العمل المبرمة بين أرباب العمل و العمال ، لا تحدد القدرة الشرائية للعامل ، و إنما تكتفي فقط على تحديد الأجر الاسمي . إن العامل حين توظيفه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الأجر الحقيقي (الفعلي)، و هو الأجر المعمول به في السوق ، و يعود السبب في ذلك إلى تأثر الأجور مستقبلا بالتضخم وهذا التأثر بحكم انه يقع في المستقبل فهو غير معلوم بالنسبة إلى العامل و عليه التفاوض حول الأجر لا يكون إلا على ما هو معلوم (الأجر السائد في السوق) أي أن العمال يعانون لظاهرة الخداع النقدي ، لأنهم معرضون في اللاشعور إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار [2]، فالعامل لا يملك في الأجل القصير

[1]- محمد رياض ،مرجع سابق ، ص 312.
[2]- نفس المرجع السابق ، ص 313.

الوسائل الكفيلة التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور و مستوى الأسعار الذي غالبا ما تكون معرفتهم لهما ضعيفة و غير واضحة، وإمكانية جمود الأجر النقدي في الاتجاه التنازلي ،أي عدم إمكانية انخفاض الأجر دون مستوى معين . فمن الوجهة العلمية، من غير المعقول أن تكون هذه الأجور مرنة نحو الارتفاع و نحو الانخفاض كلما حدث تذبذب في سوق العمل، و السبب يعود إلى وجود منظمات نقابية و تنظيمات قانونية و إدارية تعمل على حماية العمال.

3.2.2 تفسير البطالة عند كينز[1] :

لقد ادخل كينز العوامل المؤثرة على البطالة استطاع من خلالها وضع نظرية بديلة معارضة تماما للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى التشغيل الكامل ، كما شرح بوضوح لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد لنا أن الطلب الفعال يتحدد تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل ،وأشار كينز أن مستوى التشغيل الكامل ما هو إلا احد المستويات الممكنة ، و أن هناك من المستويات ما يكون عند اقل من مستوى التشغيل الكامل ، و كان مقتنعا انه من الضروري أن تأخذ الحكومة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل ، و ذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال إحداث تغيرات في التشريعات الضريبية .

[1]- رمزي زكي، نفس المرجع،318.

إذا كان الجمع بين البطالة، و التوازن، من منظور الكينزي، قد لاقى و يلاقي رواجا كبيرا لدى جمع غفير من الباحثين، فان أفكار المدرسة الكلاسيكية ، التي تنفي إمكانية التوازن مع وجود بطالة ،قد حظيت هي الأخرى بشبه لإجماع لدى أجيال متعددة من الاقتصاديين إلى حين برز من الظروف الاقتصادية ، و تغير من علاقات الإنتاج ، ما اقتضى التحول عن هذه النظرية وانحسارها إلى عالم النسيان لفترة غير قليلة من الزمن [1].

3.2 النظريات الحديثة للبطالة

لم تعد النظريتين الكلاسيكية و الكينزية بمقدورهما تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة ، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها . و لعل أهم هذه النظريات نذكر [2] :

- نظرية البحث عن العمل .
- نظرية تجزئة سوق العمل .
- نظرية الأجور الكفأة .
- نظرية اختلال سوق العمل .

[1]- رمزي زكي، نفس المرجع، ص316.
[2]- ملكيات يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005،رسالة دكتوراه، كلية العوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر،2006 ،ص36.

1.3.2 نظرية البحث عن العمل

استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل و هي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل و الأجور ، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات ، مما يدفع بالأفراد للسعي من اجل الحصول عليها و لو نسبيا ، كذلك محاولة اكتشاف للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح[1] . و عليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية :

- إن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة .
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة ، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا .
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة و اتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين ، لتصبح البطالة من هذه النظرية استثمارا[2].

[1]- مليكة يحيات ، مرجع سابق ، ص 37 .
[2]- مهدي كلو ، **" الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا "** ، مهندس دولة وشهادة دراسات جامعة تطبيقية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003، ص 11.

- إن هنا كحدا أدنى للأجور ، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه ، يسمى " بالأجر الاحتياطي " أو " اجر مقبول" ، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل و التخلي عن البحث عندما يكون الأجر اكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي ، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل و الفوز بالأجر المرتفع .

و بالتالي ،تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في المجتمع هي بطالة إرادية– احتكاكية –أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على اجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة ، كما أنها ضرورية من اجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة ، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى الحصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة [1].

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة ، و ينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل ، فنظرا لانعدام خبرتهم باحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من اجل الحصول على المعلومات المطلوبة . و هكذا يتسم هؤلاء بقدر اكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى ، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم .

[1]- مهدي كلو ، مرجع سابق، ص 11.

على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة ، إلا أنها محل انتقادات ، نذكر أهمها[1] :

- عدم تطابق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع الاقتصادي لأنها تغزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل كما ادعت .
- أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل و تنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقاءهم عاطلين .
- من منطلق البحث عن العمل ، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة ، و لكن الواقع و الدراسات التجريبية أثبتت العكس ، فكلما ارتفعت مدة البطالة ، قلت الحظوظ في الفوز بمنصب جديد .
- عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة و استمرارها على المدى الطويل .

2.3.2 نظرية تجزئة سوق العمل

ترتبط هذه النظرية بأسواق العمل العالمية و تحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق ، النوع ، السن و المستوى التعليمي .

[1] -علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سابق ، ص 49 .

تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات و بداية السبعينيات و من ثم تقديم العلل حول تزامن و جود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى ، و تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق ، تختلفان من حيث الخصائص و الوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي[1] :

1.2.3.2 سوق أولي

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي ، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة و أفاق مستقبلية مهيأة لامعة ، و تستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال و فئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها ، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ، و من الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها .

2.2.3.2 سوق ثانوي

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى : أجور منخفضة ،حركية عالية لليد العاملة ، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية ، مناصب عمل محدودة الأفاق مع تعرض اغلب العمال إلى البطالة ، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل ، و التي

[1] مليكة يحيات ، مرجع سابق ، ص 42.

تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ، و نتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق و الضمانات السائدة في السوق الأولى .

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث تسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج ،كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد ، و هو ما يعني أن المشغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة ، هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي ، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادية المستمر و بنسب ضعيفة ، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي و يرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي ، فان مثل هذه البطالة تكون "إرادية" و لا تشكل خطرا عليه لان احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصا إذا دخل المنافسة عمالا لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية [1].

بشكل عام ، فان المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة ، لان العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي و هنا تكمن الخطورة .

[1] مليكة يحيات ، مرجع سابق ، ص 43.

3.3.2 نظرية الأجر الكفأة [1]

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية و إنتاجية العمال . فأصحاب العمل يعتقدون انه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل و ذلك لتشجيع العمال و زيادة إنتاجيتهم ، مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل ، أي ظهور بطالة .

حسب النظرية ، يكون سلوك أرباب العمل و العمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال ، و تعظيم المنفعة و الإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة و طهور بطالة .

يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية :

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات و الكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية ، و هذا ما نلمسه في البلدان النامية .
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم و بالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم ، من خلال رفع تكلفة ترك العمل ، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجورا أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإداري للعمال ، كذلك الاقتصاد في

[1] مليكة يحيات ، مرجع سابق ، ص 44.

المال و الوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين و توظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى .

- زيادة إنتاجية عنصر العمل ، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال يستبدلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى ، فيحدث تقليل لضياع الوقت و ترك العمل مع تحسين مستويات العمال و إخلاصهم[1] .

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال و سعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة و هذه الظاهرة منتشرة كثيرا ، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع و ذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة و جود عرض زائد من العمال . كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية و الأقل مهارة – هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية – معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية .

لقد استطاع نموذج الكينزيين الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور و الأسعار باستخدام نظرية الأجور الكفأة التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات تخفيض

[1] مليكة يحيات ، مرجع سابق ، ص 42.

معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات انخفاض الطلب ، و لماذا لاتقدم على توظيف العمال العاطلين الذين قد يتقبلوا العمل عند أجور اقل[1] .

4.3.2 نظرية اختلال سوق العمل

هذه النظرية على يد العالم الفرنسي E.Malinvand ، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات ، و يرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما[2]: سوق السلع وسوق العمل .

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير ، و يرجع ذلك إلى عجزهما عن التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل ، و نتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يقود إلى البطالة الإجبارية و يمكن أن ينطلق نفس التحليل على سوق السلع و الخدمات ، لا يكون عن طريق الأسعار و الأجور بل عن طريق الكميات .

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب ، و إنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل و سوق السلع . و بتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما :

[1]- محمد رياض ،مرجع سابق ، ص 312.

[2] - دانيال ارنولد ، **" تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم "** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع و النشر، بيروت ، الطبعة الأولى ، (1992)، ص ص 207-210

- **النوع الأول** : و يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن طلب عليه ، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي .
- **النوع الثاني** : في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها ، و تكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال ، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات ، و هو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي .

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة ، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات ، أهمها[1]:

- أنها تفرض تجانس عنصر العمل.
- وجود سوق واحدة للسلع و الذي يترتب عليه بطالة كينزية أوكلاسيكية .
- تمهل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و تغيرها عبر الفترات الزمنية ، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية .

[1] على عيد الوهاب نجا ، ص 54 .

نستخلص من كل ما سبق ذكره أن هناك تباين و تعدد و جهات النظر المفسرة للبطالة ، فهذه الظاهرة مازالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه و التي تشكلت في إطاره ، و يرجع السبب ربما إلى الديناميكية المتسارعة في سوق العمل و التغيرات التي تحدث فيه باستمرار ، هذا في الدول الرأسمالية المتقدمة ،بالتالي فإنها بالأحرى أن تعجز كذلك عن تحليل وتفسير البطالة في المجتمعات النامية .

3.العلاقة بين البطالة و التضخم

سنتطرق في هذه النقطة الى مفهوم التضخم ومختلف أسبابه وأنواعه وتحديد العلاقة بين البطالة والتصخم من خلال منحنى فيلبس منحنى فيلبس الذي بين علاقة البطالة بالتضخم .

1.3 مفهوم التضخم

هناك عدة تعاريف للتضخم نذكر منها:

-التضخم مشكلة اقتصادية عانت منها الكثير من الدول في فترات مختلفة ويكون لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة كبيرة من الافراد في المجتمع ولاسيما مجموعة البطالين وأصحاب الدخل المحدود[1]

-ان التضخم ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في مستوى الأسعار، وهو حالة عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار الى الارتفاع بصورة متواصلة[2].

-وعرف على أنه عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة وبأنه فائض طلب مستمر عند مستوى التوظيف الكامل.

إن التفاعل بين الناتج و البطالة تقوم على ثلاث علاقات و هي :

- منحنى فيلبس الذي بين علاقة البطالة بالتضخم .
- قانون اكيون الذي كيف تؤثر معدل نمو الناتج على البطالة .
- علاقة الطلب الإجمالي الذي يبين كيف يؤثر كل من التضخم و نمو الكتلة النقدية على نمو الناتج .

حيث يبين الرسم التالي هذه العلاقات فيما بينها :

[1]-2أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي الدار الولية للنشر، عمان ، الأردن،2002، ص311 .

شكل رقم (1) :تفاعل كل من نمو الناتج ، البطالة و التضخم فيما بينهم .

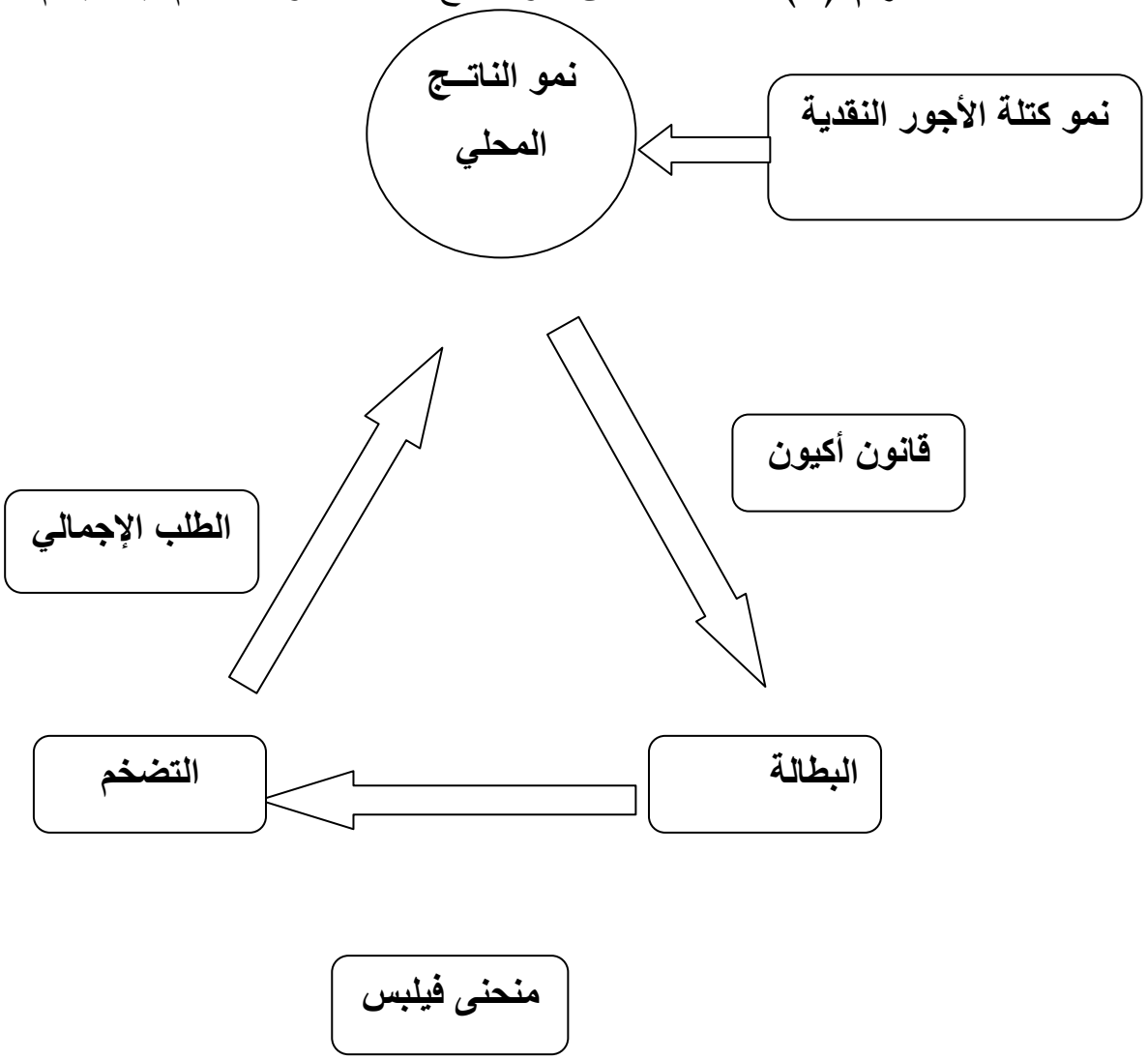

سوف نركز في هذا المبحث على كل من العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيلبس)، و معدل نمو الناتج بالبطالة (قانون اكيون) .

2.3 علاقة البطالة بالتضخم

عند استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة .

و من هنا بدا عدد من الباحثين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة و التضخم .

3.2.3 الخلفية التاريخية للعلاقة بين البطالة و التضخم

لقد كان أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسكي لارفينغ فيشر سنة 1926 ، حيث بين أن هناك معضلة ، تلخص أن العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم و تزايد الكمية النقدية ستترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل و الناتج الحقيقي دون أي تأثير، و لاشك بان عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك[1].

[1] هوشار معروف ، **" تحليل الاقتصاد الكلي "** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ،2005 ، ص 214

2.3 العلاقة بين البطالة والناتج الإجمالي [1]

إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض ان البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو ، فكل زيادة في معدلات النمو لابد ان تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة .

و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي :

ارتفاع معدل النمو ⟸ ارتفاع نسبة التشغيل ⟸ انخفاض معدل البطالة .

يبدوا أن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض نسب البطالة .

[1]- محمد رياض ،مرجع سابق ، ص 337.

خاتمة الفصل الأول :

من خلال مما سبق ذكره يمكن القول بعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلا و اختلافا بين المفكرين فيما يتعلق بهذا الموضوع ، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار و الناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل و هذه غير مقبولة ، غير أن التحليل الذي جاء به كينز أكثر تأييدا للتحليل لسوق العمل عها لوجهة نظر الكلاسيكية ، و بسبب عدم قدرة النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية على تفسير معدلات البطالة المرتفعة بداية من السبعينات ، ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة على ضوء معطيات جديدة بادخار فروض أكثر واقعية و حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها ، على أمل إيجاد الحلول الأنجع للقضاء عليها .وان دراسة البطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالظواهر الاجتماعية ، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول و لما لها من وزن في برامج التنمية نظرا لنتائجها و انعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية ، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم و معرفة أسباب ظهورها .